المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة

السنة الجامعية:2023-2024 السداسي 1

اسم المادة: محاسبة الشركات المعمقة 1

المحور 1: تصفية الشركات

الدرس 1: الجانب القانوني والجبائي لتصفية الشركات

الأساتذة المسؤولين			
الاسم واللقب	الرتبة	المعهد	البريد الإلكتروني
ضافري ريمة	MAB	العلوم الاقتصادية	dafri.r@centre-univ-mila.dz

الطلبة المعنيين			
المعهد	القسم	السنة	التخصص
العلوم الاقتصادية	العلوم المالية والمحاسبة	ماستر 1	محاسبة ومالية

أهداف الدرس

- تعريف الطلاب على مفهوم عملية تصفية الشركات وأسبابها ومراحلها القانونية.

1- تعريف التصفية

التصفية (Liquidation) تعني مجموع الإجراءات الضرورية لإنهاء عمليات الشركة ودفع ما عليها من ديون، وتحصيل ما عليها من ذمم، وتحويل موجوداتها إلى سيولة نقدية من أجل توزيعها على الشركاء بواسطة القسمة كل واحد منهم حسب حصته في رأسمالها.

ملاحظة

يختلف مفهوم التصفية (Liquidation) عن مفهوم الإفلاس (Bankruptcy)، والذي يُعرف بأنه طريق للتنفيذ على المدين الذي يتوقف عن دفع ديونه التجارية، يهدف إلى تنشيط الائتمان ودعم الثقة في المعاملات التجارية وذلك بسلسلة من الإجراءات والقواعد التي تهدف لحماية مصالح الدائنين وصون حقوقهم من خلال تمكينهم من الحجز على ما تبقى من أموال المدين ووضعها تحت يد القضاء لكيلا تترك له فرصة تهريب أموالهم والإضرار بهم.

والأصل أن تتم التصفية بالطريقة التي ينص عليها العقد التأسيسي للشركة، فإذا سكت العقد عن تنظيمها، وجب تطبيق القواعد التي نص عليها القانون التجاري، وهي قواعد تتعلق **ببقاء الشخصية المعنوية للشركة قائمةً عند التصفية إلى أن يتم إقفالها**، وكيفية تعيين المصفي وعزله، وسلطات المصفي وحدودها، وحقوق المصفي والتزاماته.

يتبع عنون أو اسم الشركة خلال عملية التصفية بالعبارة التالية: "شركة في حالة تصفية".

ولا ينتج حل الشركة آثاره على الغير إلا ابتداءً من اليوم الذي تنشر فيه في السجل التجاري.

2- أسباب التصفية

تتم تصفية الشركة لأسباب عدة يمكن حصرها في نوعين:

- أولا: أسباب عامة تصفى بها الشركات أيًا كان نوعها؛
- ثانيا: أسباب خاصة بشركات الأشخاص، تدور حول زوال الاعتبار الشخصي الذي يقوم عليه هذا النوع من الشركات.

وإذا تحقق في شركة ما واحد من الأسباب، أدى إلى تصفيتها.

2-1- أسباب عامة تصفى بها الشركات مهما كان نوعها

- انقضاء أجل الشركة المنصوص عليه في العقد (99 سنة)؛
- تحقيق الغرض الذي تأسست من أجله الشركة؛
- اتفاق الشركاء على حل الشركة قبل الأجل؛
- هلاك مال الشركة؛
- اندماج الشركة أو امتصاصها من طرف شركة أخرى؛
- صدور حكم قضائي بحل الشركة.

ملاحظة

تنص المادة 546 من القانون التجاري على أن: "يحدد شكل الشركة ومدتها التي لا يمكن أن تتجاوز 99 سنة، وكذلك عنوانها أو اسمها ومركزها وموضوعها ومبلغ رأسمالها في قانونها الأساسي."

2-2- أسباب خاصة بشركات الأشخاص

يمكن أن تكون هذه الأسباب إراديةً أو غير إراديةٍ:

- الأسباب الإرادية: تتلخص في انسحاب الشريك الذي يؤدي إلى حل الشركة نظرًا للاعتبار الشخصي الذي يقوم عليه هذا النوع من الشركات، إلا إذا كانت الشركة محددة المدة، فلا يجوز للشريك الانسحاب.
- الأسباب غير الإرادية: تتلخص فيما يلي:
  - فقدان الأهلية أو إعلان الغيبة (إذا غاب الشريك بحيث انقطعت أخباره وصار من غير المعروف إذا كان حياً أو ميتاً)، إلا أنه يجوز للشركاء الاتفاق على الاستمرار؛

- إفلاس الشريك، ويجوز الاستمرار باتفاق الباقين من الشركاء في الشركة؛
- وفاة أحد الشركاء، إلا أنه يجوز الاتفاق مسبقًا على أن وفاة أحد الشركاء لا تؤدي إلى حل الشركة.

3- المصفي ومهامه

عندما يُتخذ قرار تصفية الشركة، يتولى التصفية شخص أو أكثر يتفق عليه أغلب الشركاء، كما قد تقوم المحكمة بتعيين المصفي إذا لم يتفق الشركاء على تعيينه، وبمجرد تعيين يفقد المسير كامل الصلاحيات المخولة له، ويصبح حينئذ المصفي هو الممثل القانوني للشركة في طور التصفية ويتولى إدارتها.

3-1- تعريف المصفي

هو الشخص أو الأشخاص المكلفون بإدارة العمليات اللازمة لتصفية الشركة، وقد يعين المصفي من قبل الشركاء في حالة التصفية الاختيارية، أو من قبل المحكمة في حالة التصفية الإجبارية.

يمكن أن تستدعي عملية التصفية تعيين مصفي واحد أو أكثر إذا كانت التصفية معقدة وتتطلب ذلك.

3-2- مهام المصفي

يتولى المصفي إدارة أعمال الشركة، حيث يقوم بإتمام الأعمال التي بدأت قبل اتخاذ قرار التصفية دون البدء في أعمال جديدة، حيث ورد في المادة 788 من القانون التجاري على أنه "يمثل المصفي الشركة وتحول له السلطات الواسعة لبيع الأصول ولو بالتراضي، غير أن القيود الواردة على هذه السلطة الناتجة عن القانون الأساسي أو أمر التعيين لا يُحتج بها على الغير، وتكون له الأهلية لتسديد الديون وتوزيع الرصيد الباقي".

كما نصت المادة 789 من القانون التجاري على أنه: "يضع المصفي في ظرف ثلاثة أشهر من قفل السنة المالية الجرد وحساب الاستثمار العام وحساب النتائج وتقريرًا مكتوبًا يتضمن حساب عمليات التصفية خلال السنة المالية المنصرمة".

وعليه، تتمثل أهم المهام الموكلة للمصفي فيما يلي:

- حصر موجودات الشركة وممتلكاتها وتحديد الالتزامات والديون المستحقة عليها؛
- احترام العقود التي بدأ إنجازها قبل التصفية، دون أن يمارس أي عمل جديد باسم الشركة؛
- بيع ممتلكات الشركة بالطريقة الأنسب؛
- تسديد الالتزامات بالمتحصلات النقدية من عملية التصفية؛
- تقدم تقرير تفصيلي للشركاء عن أعمال التصفية، وإلى المحكمة إذا كان المصفي قد عين من قبلها، وذلك لاعتماده وإبراء إدارة المصفي وإعفائه من الوكالة والتحقق من اختتام التصفية.

4- خطوات التصفية

تنحصر خطوات التصفية في بيع أصول الشركة وتحصيل حقوقها لدى الغير، واستخدام هذه الإيرادات النقدية لسداد التزامات الشركة اتجاه الغير ثم حقوق الشركاء، ويجب أن يلتزم المصفي **بالترتيب للسداد وفقا للأولويات** التي يحددها القانون وهي كما يلي:

1- أتعاب المصفي ومصاريف التصفية: حيث تمتاز عن سائر التزامات الشركة؛
2- الديون الممتازة: وتتمثل في المصاريف القضائية والضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي والأجور والديون المضمونة برهن أو امتياز عقاري؛
3- الديون العادية المستحقة لدائني الشركة؛
4- قرض الشريك.
5- حقوق الشركاء والتي تتمثل في:
   أ- رصيد حساب رأس المال؛
   ب- نصيب الشركاء في الأرباح المحجوزة أو الخسائر المرحلة؛
   ت- نصيب الشريك من نتيجة أعمال الشركة خلال الفترة من بداية السنة المالية وتاريخ التصفية؛
   ث- رصيد الحساب الجاري للشريك؛
   ج- نصيب الشريك من نتيجة التصفية.

ملاحظة

الديون المضمونة برهن أو امتياز عقاري (Mortgage Debt) هي نوع من الديون التي تكون مؤمَّنة بواسطة عقارات أو أصول عقارية. عندما يتم استخدام عقار كضمان للدين، يُعرف هذا العقار بالرهن (Mortgage) أو الامتياز العقاري (Property Lien)، وإذا لم يتم سداد الدين كما هو متفق عليه، يمكن للمقرض أن يستخدم هذا الرهن أو الامتياز العقاري للحصول على قيمة الدين المستحقة من خلال بيع العقار أو من خلال آليات قانونية أخرى.

5- شطب قيد الشركة من السجل التجاري

يقع على عاتق المصفي تقديم طلب شطب قيد الشركة من السجل التجاري، وقد يقوم السجل التجاري بشطب هذا القيد في حالة غياب طلب رسمي في الشركة التي تم فيها إقفال أعمال التصفية.

تم عملية شطب القيد في السجل التجاري بالنسبة للشركات على أساس طلب ممضى ومحرر على استمارات يسلمها المركز الوطني للسجل التجاري مرفقة بالوثائق التالية:

- أصل مستخرج من السجل التجاري، أو عند الاقتضاء النسخة الثانية منه؛
- نسخة من عقد حل الشركة؛
- الحكم القضائي القاضي بحل الشركة أو شطبها من السجل التجارية عند الاقتضاء؛
- وثيقة تثبت إيداع حصيلة التوقف عن النشاط لدافعي الضرائب الخاضعين للنظام الضريبي وفقًا للربح الفعلي، أو إعلان التوقف فيما يتعلق بدافعي الضرائب الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الواحدة.

وبالنسبة لهذه الوثيقة الأخيرة، يتم الحصول عليها كما يلي"

- **بالنسبة للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي**: اكتتاب ميزانية التوقف عن النشاط على مستوى مصالح الوعاء التي يخضعون لها، وتعتبر هذه الميزانية بمثابة شهادة للتوقف عن النشاط؛ تسليم مصلحة الوعاء مباشرة فور استلامها الميزانية المذكورة لشهادة الوجود، حيث تتضمن هذه الأخيرة العبارة التالية "قام المكلف بالضريبة بإيداع ميزانية التوقف من أجل شطب السجل التجاري".
- **بالنسبة للمكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الواحدة**: إرفاق التصريح بتوقف النشاط بنسخة من التصريح النهائي ج رقم 12 مكرر المودع على مستوى مصالح قباضة الضرائب والتي تظهر رقم الأعمال أو الإيرادات المهنية المحققة؛ تسليم من طرف مصلحة الوعاء فور استلامها للتصحيحات المذكورة لشهادة الوجود تتضمن العبارة "قام المكلف بالضريبة بإيداع التصريح النهائي ج 12 مكرر من أجل شطب السجل التجاري".

لا يتم غلق الملف الجبائي إلا بعد تقديم شهادة الشطب من السجل التجاري.

لا تنتهي الشخصية المعنوية للشركة بمجرد إقفال عمليات التصفية، بل تنتهي هذه الشخصية عند الشطب من السجل التجاري، لذلك فهي كما حصلت على شهادة ميلاد الشخصية المعنوية من السجل التجاري، فهي تحصل على شهادة نهايته من هذه الشخصية.

المراجع

بوثلجة، أمينة. (2011). *محاسبة الشركات وفق النظام المحاسبي المالي SCF*. Eurl Pages Blues Internationales.

صراوي، مراد. (2021-2022). محاضرات مقياس محاسبة الشركات المعمقة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي.

القانون التجاري الجزائري.